الأمن البيئي والتنمية المستديمة: التكامل الاستراتيجي.

Environmental security and sustainable development: strategic integration.

عمر مرزوقي

جامعة باتنة1، الجزائر،merzougui.omar@gmail.com

شهيناز كشرود

جامعة باتنة1، الجزائر،chahi.melak@gmail.com

تاريخ الإستلام: 2019/05/23 تاريخ قبول النشر: 2019/06/09

ملخص:

انطلاقا من المبدأ القائل بأنه" لا يجوز للحاضر أن يستهلك المستقبل "جاءت هذه الدراسة لتسليط الضوء على طبيعة العلاقة بين الأمن البيئي والتنمية المستديمة، خصوصا وان قضايا البيئة والتنمية المستدامة تحتل الريادة في السياسات التنموية الوطنية والدولية، في ظل ما تواجهه البيئة اليوم من تحديات وأخطار، لأن معظم الاستثمارات الاقتصادية والممارسات الفردية والبرامج الإنمائية كثيرا ما تهمل البعد البيئي لدى رهانها على الوصول إلى أقصى مستويات الرفاه والإشباع. غير أن إدخال البعد البيئي في مجال التنمية أدى إلى تغير مفهومها من مجرد استغلال للموارد الاقتصادية النادرة لإشباع الحاجات الإنسانية المتعددة والمتجددة، إلى تنمية قابلة للاسمرار تستهدف الإيفاء باحتياجات الحاضر دون الجور على قدرة الأجيال القادمة على تحقيق متطلباتهم.

الكلمات المفتاحية: البيئة؛ الأمن البيئي؛ التنمية؛ التنمية المستدامة.

Abstract:

Proceeding from the principle that "no present to consume the future" study came to highlight the nature of the relationship between environmental security and sustainable development, especially since the issues of environment and sustainability are the leading in national and international development policies, in the face Today's environmental challenges and risks, because most economic investments, individual practices and development programmes often neglect the environmental dimension when they are betting on reaching the highest levels of well-being and gratification. However, the introduction of the environmental dimension in development has changed its conception from the mere exploitation of scarce economic resources to satisfying multiple and renewed human needs, to a viable development designed to meet the needs of the present without injustice to the ability of future generations to fulfil their requirements.

Keywords: Environment; environmental security; development; sustainable development.

* المؤلف المرسل: عمر مرزوقي، merzougui.omar@gmail.com

مقدمة:

يعد الأمن البيئي والتنمية المستدامة من القضايا الجوهرية التي حضيت باهتمام متزايد من قبل الباحثين والمنظمات الدولية النشطة في هذا المجال وهذا راجع إلى كثرة الأخطار وتزايد علامات تدهور البيئة و الإخلال بمواردها مما يهدد حياة الكائنات الحية – بشرية، حيوانية، نباتية – مما استدعى الحديث بما يصطلح به الأمن البيئي في محاولة للفت النظر إلى ضرورة حماية و الاستغلال العقلاني للبيئة والسعي إلى تحقيق تنمية مستديمة للحفاظ على الموارد البيئية وتحقيق التوازن البيئي حيث أضحت هذه الأخيرة مسؤولية جميع الدول والفواعل سواء محلية كانت أو دولية وليست حكرا على مجتمع ما دون أخر.

وضمانا لحق الإنسان في بيئة سليمة وتنمية مستدامة يكون فيها للأجيال القادمة نصيب من الثروات الحاضرة، أخذا في الحسبان البعد الاقتصادي والاجتماعي وضرورة مواءمة البنية التشريعية والبنى المؤسسية مع متطلبات راهن ومستقبل التنمية،خاصة وأن معظم الاستثمارات الاقتصادية و الممارسات الفردية والبرامج الإنمائية كثيرا ما تهمل البعد البيئي لدى رهانها على الوصول إلى أقصى مستويات التنمية الاقتصادية، دون مراعاة حظ الأجيال القادمة في الانتفاع بخيرات الطبيعة وثروات الأمم.

الإشكالية : تتمحور إشكالية هذه الدراسة حول الكشف عن طبيعة العلاقة بين الأمن البيئي والتنمية المستدامة تحقيقا للتوازن بين متطلبات التنمية من جهة ومقتضيات حماية البيئة من جهة أخرى .

وسنعالج موضوع الأمن البيئي والتنمية المستديمة من خلال المحاور التالية :

المحور الأول : التأصيل المفاهيمي للدراسة :

سنحاول التأصيل مفاهميا لمجموعة من المفاهيم المركبة بهدف إعادة بناء أساس مفاهيمي يساهم في توجيه مقالنا نحو تصميم إطار تحليلي سليم .

أولا: ضبط مفهوم الأمن البيئي.

1- مفهوم البيئة: قبل استعراضنا لمختلف التعريفات الاصطلاحية التي تناولت مفهوم البيئة نشير إلى مفهومها اللغوي.

أ - **تعريف البيئة لغة**: تعرف البيئة لغة بأنها كل ما يحيط بنا، وتعرف أيضا بأنها عالم البحر، البرية، الجوية التي نعيش فيها(Le plus petit Larousse 2000, P 208) .

وكلمة البيئة مأخوذة من المصطلح اليوناني "Oikos" والذي يعني البيت أو المنزل، وكثيرا ما يحدث الخلط بين علم البيئة Ecology والبيئة المحيطة Environement،ذلك أن علم البيئة يشمل دراسة كل الكائنات أينما تعيش، بينما تقتصر البيئة على دراسة علاقة الإنسان الطبيعة دون سواها، وهناك من سمى Environement بعلم البيئة الإنساني والفرق بينهما هو أن البيئة هي الغلاف المحيط بكوكب الأرض، أما الإيكولوجيا فأول من صاغ هذه الكلمة هو العالم هنري "هنري أوثرو H.Othoreaux" 1858، غير أنه لم يتطرق إلى تحديد معناها وأبعادها، ثم استعملها العالم الألماني "أرنست هيكل Ernest Haeckel" عنيت بدراسة العلاقة بين الكائن والوسط الذي يعيش فيه، ثم ترجمت إلى العربية بعبارة علم البيئة، أما كلمة Environmentist تعني بدراسة

التفاعل بين الحياة والبيئة أي أنه يتناول تطبيق معلومات في مجالات معرفية مختلفة في دراسة السيطرة على البيئة (درغوم 2009/2008، ص 49.).

ب - **البيئة اصطلاحا** :هناك العديد من التعاريف المقدمة لمصطلح البيئة نذكر منها:

- تعرف البيئة في الاصطلاح العلمي على أنها: ذلك الحيز الذي يمارس فيه البشر مختلف أنشطة حياتهم وتشمل ضمن هذا الإطار مختلف الكائنات الحية.

- عرفت البيئة وفق مؤتمر استكهولم سنة 1972 بأنها :" مجموعة من النظم الطبيعية، الاجتماعية والثقافية التي يعيش فيها الإنسان و الكائنات الأخرىّ أي أنها ذلك المحيط الحيوي والمعنوي و المادي الذي يعيش فيه الإنسان (Longman mini english dictionary 2002, P 124).

2- مفهوم الأمن البيئي: لم يعد الأمن مفهوما قاصرا على متطلبات السلامة والحماية بمفهومها التقليدي بل عرف تطورات خاصة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة التي عكست تهديدات جديدة أدت إلى ضرورة توسيع مفهوم الأمن وذلك بسبب التغيرات التي عرفتها بعض المفاهيم المؤثرة في الأمن كالسيادة و القوة بالإضافة إلى ظهور مدارس جديدة حاولت توسيع مفهوم الأمن حيث ميز باري بوزان بين خمسة أبعاد أساسية للأمن تتمثل في(عطوي 2004، ص.ص. 377- 387).

- **الأمن العسكري**: ويخص المستويين المتفاعلين والمتقابلين للهجوم المسلح والقدرات الدفاعية وكذلك مدركات الدول لنوايا بعضها اتجاه البعض الآخر.

- **الأمن السياسي**: ويعني الاستقرار التنظيمي للدول ونظم الحكومات و الإيديولوجيات التي تستمد منها شرعيتها.

- **الأمن الاقتصادي**: ويخص الموارد المالية و الأسواق الضرورية للحفاظ بشكل دائم على مستويات مقبولة من رفاه وقوة الدولة.

- **الأمن الاجتماعي** : ويخص قدرة المجتمعات على إعادة إنتاج أنماط خصوصيتها في اللغة و الثقافة، الهوية الوطنية، العادات والتقاليد،في إطار شروط مقبولة لتطويرها و كذلك التهديدات التي تؤثر على أنماط هوية المجتمعات وثقافاتها .

- **الأمن البيئي**: يتعلق بالمحافظة على المحيط المحلي، الكوني كعامل أساسي تتوقف عليه الحياة.

أ- **مفهوم الأمن البيئي:** لقد تم تقديم عدة تعاريف لمصطلح الأمن البيئي وفق زوايا مختلفة منها نظرة الايكولوجيين ecologists، ونظرة البيئيين environmentalist ونظرة الجيوبوليتيك، ومن التعاريف نذكر:

- عرفت الكاتبة " لورين ايليوث" الأمن البيئي بأنه : مصطلح جديد يدور حول محتواه الكثير من الجدل ويتضمن متغيرات مختلفة كالبيئة و الأمن والعنف، الحروب المسببة للدمار البيئي وهناك تخوف بأن التغيرات في البيئة قد تؤدي إلى حروب داخل الدولة أو بين الدول .

- كما يعرف الأمن البيئي من خلال ثمان قضايا أساسية تتمثل في : معدلات النمو السكاني ومعدلات الوفيات والأمراض و الجوع،المديونية الوطنية و الأسعار العالمية للسلع، نهب البيئة و الموارد الإقليمية (عابرة للحدود) صناعة القرار السياسي و البيئة، النزاعات على الموارد، الأمن العسكري، إدارة الممتلكات العالمية و المتطلبات المتجاوزة للحدود الإقليمية (.Saunir 2000,p62)

- من جهة أخرى يرى البعض أن تسمية الأمن البيئي ظهرت كنقطة تلاقي بين التغيرات الهيكلية في النظام الدولي وبروز تيار فكري جديد لفترة ما بعد الحرب الباردة في تلك الحقبة، اعتبر هذا المصطلح ذو مفهوم غامض تتقاطع ضمنه ثلاث أشكال من الانتقادات : مسار امبريقي أو علمي، يبحث عن تطوير العلاقات السببية بين التدهور البيئي ومختلف التيارات الاجتماعية، مسار معياري يبحث عن فرصة لربط مفاهيم الأمن و البيئة مسار سياسي يقترح إدماج البيئة في الفكر الاستراتيجي للحكومات

- ب . فروع الأمن البيئي و آلياته :

- الجدول التالي يوضح بعض أهم فروع الأمن البيئي مع الإشارة إلى قابلية التعرض للخطر في حالة انعدام آليات تحقيقه حيث جميع الفروع تمثل ركيزة التهديدات البيئية . (حمد الفايق (د،س، ن)، ص 171).

فروع الأمن البيئي	قابلية التعرض للخطر	آليات تحقيقه
الأمن البيئي الغذائي	المجاعات والفجوات الغذائية	ضبط اقتصاديات البيئة
الأمن البيئي الهوائي	التلوث الهوائي و الأوبئة	ضبط جودة الصناعة
الأمن البيئي المائي	العجز المائي والندرة المائية	ضبط استغلال وترشيد المياه
الأمن البيئي الصحي	الأمراض والأوبئة الفتاكة	ضبط معايير الصحة المجتمعية

- المصدر: من إعداد الباحثين.

- ثانيا: مفهوم التنمية المستديمة:

قبل الإشارة لمختلف التعاريف المقدمة لمصطلح التنمية المستديمة نشير إلى المقصود بلفظة التنمية:

1.مفهوم التنمية:

أ – لغة : التنمية لغة مشتقة من النمو أي ارتفاع الشيء من موضعه إلى آخر مثلا نقول نما المال أي ازداد وكثر (القاموس العربي الصغير. 1997 .ص.105)

ب – اصطلاحا: تعد عملية وضع تعريف معين لعلم من العلوم الاجتماعية مسألة صعبة بما تمتاز به طبيعة تلك العلوم من تطور دائم وتغير مستمر بالإضافة إلى اختلاف وجهات النظر و المعايير التي يتبناها كل باحث أثناء تقديمه تعريف لظاهرة ما، لهذا فقد تم تقديم عدة تعاريف لمصطلح التنمية ومن بينها : التنمية هي التخطيط الاجتماعي المقصود والذي يراد إدخال أفكار جديدة على النسق الاجتماعي القائم لإحداث تغييرات أساسية في تركيبه بهدف تحسين الحياة وتطويرها في المجتمع للوصول به إلى خيره ورفاهيته (درغوم 2009/2008، ص. 64).

وعليه فإن المقصود بالتنمية هو النهوض بأوضاع بلد ما في جميع المجالات من الحالة السلبية إلى الحالة الايجابية بغية تحقيق النمو والرفاه لأفراد المجتمع والحفاظ على مكاسبه وموارده.

- ج- **أهداف التنمية:** يتلخص الهدف العام للتنمية في تحقيق الرفاه المتوازن والشامل للأفراد والجماعات في أي مجتمع من خلال الاستخدام الأمثل للمصادر والثروات و الأساليب المتاحة وينبثق من الهدف العام مجموعة من الأهداف الثانوية نذكر منها (رحالي،بوخالفة 2001، ص.9).

- إشباع الحاجات الأساسية: ويقصد بها توفير الحد الأدنى من الحاجات الأساسية يعني بكل ما يلزم الفرد من مأكل ومسكن وعمل يضمن له قوت يومه حتى يتمكن من التأقلم مع كل المتغيرات.

- زيادة الدخل القومي ويعتبر الهدف الأساسي من وراء عملية التنمية ويقصد به زيادة الدخل القومي الحقيقي أي ما يقابله من مشتريات من سلع، خدمات وهذا بهدف القضاء على الفقر وتحسين مستوى المعيشة.

- رفع مستوى المعيشة ويخص هذا الهدف الدول المتخلفة اقتصاديا بالدرجة الأولى فالتنمية ليست مجرد تحقيق زيادة في الدخل القومي دون أن يكون هناك تحسين في مستوى المعيشة وهذا من خلال تقليل الفوارق في توزيع الدخول بمراعاة التوزيع العادل.

- تقليل التفاوت في الدخول والثروات، يعتبر هذا الهدف اجتماعي أكثر منه اقتصادي والسبب في ذلك وجود طبقتين في المجتمع طبقة غنية وطبقة فقيرة وبالتالي وجود ضعف في الجهاز الإنتاجي بعدة معينة وبالتالي تعمل التنمية على تقليل هذا التفاوت.

- تعديل الهيكل الاقتصادي للاقتصاد القومي : وهذا عن طريق إحداث عدالة بين كل القطاعات الاقتصادية حتى تحقق البلاد دوما انتعاش اقتصادي وتنمية دائمة .

- تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان: من خلال التركيز على العلاقات بين نشاطات السكان والبيئة تتعامل مع النظم الطبيعية ومحتواها على أساس حياة الإنسان وذلك عن طريق مقاييس الحفاظ على نوعية البيئة والإصلاح والتهيئة وتعمل على أن تكون العلاقة في الأخير علاقة تكامل وانسجام .

- تحقيق نمو اقتصادي تقني: بحيث يحافظ على الرأسمال الطبيعي الذي يشمل الموارد الطبيعية والبيئية وهذا بدوره يتطلب تطوير مؤسسات وبنى تحتية وإدارة ملائمة للمخاطر والتقلبات لتؤكد المساواة في تقاسم الثروات بين الأجيال المتعاقبة و في الجيل نفسه(عبيد الله 2010-2011،ص.34)

- تغيير نوعية النمو حيث تنطوي التنمية المستدامة على ما هو أكثر من النمو حيث أنها تتطلب تغييرا في مضمون النمو يجعله أقل كثافة في استخدام الطاقة ويجعل توزيع عوائدها أكثر إنصافا .

2.مفهوم التنمية المستديمة: يعود مصطلح الاستدامة إلى علم الإيكولوجيا حيث استخدمت الاستدامة للتعبير عن تشكل وتطور النظم الديناميكية التي تكون عرضة لتغيرات هيكلية تؤدي إلى حدوث تغير في خصائصها وعناصرها وفي المفهوم التنموي استخدم مصطلح الاستدامة للتعبير عن طبيعة العلاقة بين علم الاقتصاد و علم البيئة على اعتبار أن العلمين مشتقين من نفس الأصل الإغريقي، أما في اللغة العربية وبالرجوع إلى المعنى اللغوي الذي هو المدخل الرئيسي لفهم هذا المصطلح فقد جاء الفعل« استدام» بمعان متعددة منها

التأني في الشيء وطلب دوامه والمواظبة عليه فالتنمية تحتاج إلى تأن في رسم سياساتها وديمومة في مشاريعها، بشكل غير مكلف (ابن منظور 1999، ص 530.)

وبناء على ذلك يمكننا القول أن مصطلح التنمية المستديمة يشمل مبدأ الاستمرارية ويشير بشكل واضح إلى قوى الدفع الذاتي لهذه التنمية والتي تضمن استمراريتها وتعني بذلك الجهود الإنسانية المتمثلة في المشاركة الشعبية من جهة والاعتماد على الذات في كل جانب من جوانب عملية التنمية من جهة .

المحور الثاني: دواعي الاهتمام الدولي بالأمن البيئي والتنمية المستديمة.

أولا : تأثير المشاكل البيئية الدولية على مسار التنمية المستديمة .

تعتبر المشكلات البيئية العالمية أشد تعقيدا مقارنة بالمشكلات البيئية الوطنية أو المحلية، لأن حلها يتطلب أكثر من سلطة وبتضافر الجهود وذلك من خلال تبادل الآراء بين العديد من التخصصات (السياسيون، الاقتصاديون، البيئيون، ...الخ) ومشاكل البيئة إما تكون كمية أو نوعية (فهمي 1992، ص 106)، بالإضافة إلى تصنيف أخر يستند إلى مجال تأثير هذه المشاكل حيث يفرق بين المشاكل البيئية العالمية و المشاكل البيئية الإقليمية، فالمشاكل البيئية العالمية تندرج ضمن منظومة النوع فهي تحدث بناء على بعض التدخلات التي تظهر في الأنظمة الأخرى ولكن تأثيرها يمتد إلى الإضرار بالنظام البيئي الكوني كالغازات الدفيئة وتآكل طبق الأوزون، بينما المشاكل البيئية فهي تراكمية النوع إذ تنجم عن التغيرات التي تحدث بشكل تراكمي جراء تكرار التدخلات البشرية السلبية في الأنظمة البيئية وانتشارها على بعد عالمي كظاهرة التصحر (مصطفى 2010، ص 95 .) وبالتالي فإن الأسباب المؤدية إلى ظهور المشاكل البيئية عديدة من بين هذه الأسباب نذكر: (خليل 2007،ص529 .)

- النمو المتزايد للمشاكل البيئية وتظهر خطورة ذلك في عدم القدرة على الموازنة بين عدد السكان ومتطلبات الحياة.

- الثورة العلمية و التكنولوجية ويظهر ذلك من خلال الحديث عن التلوث بكل أنواعه المادي وغير المادي الذي نتج عن هذا التطور العلمي والتكنولوجي.

- الإخلال بالتوازن الطبيعي للبيئة و ذلك من خلال تعرض الأنظمة البيئية للاستغلال و التغيير كظاهرة التغير المناخي و الاحتباس الحراري التي لها آثار سلبية على كوكب الأرض .

- الانفجار السكاني: حيث تعتبر هذه الظاهرة من أخطر المشاكل البيئية حيث يدعوها البعض بأم المشاكل البيئية و ذلك بسبب آثارها السلبية على النظام البيئي ككل فقد دق العلماء ناقوس الخطر إزاء الانفجار السكاني الذي يفوق في ضراوته خطر الحروب النووية وذلك من خلال زيادة السكان المتفاوتة من سنة إلى لأخرى ومن منطقة لأخرى وهذا ما زاد في اتساع الفجوة بين الشمال والجنوب ودلالة هذا التفاوت تعني زيادة الاستهلاك البشري لموارد الأرض من خلال مضاعفة الاستهلاك وتأثير ذلك على استنزاف الثروات وزيادة نسبة التلوث في العالم، وللانفجار السكاني انعكاسات على البيئة لعل أهمها :

- نقص الغذاء وكذا نقص المياه الصالحة للشرب .

- تلويث كلا من الهواء والتربة وذلك من خلال زيادة وسائل النقل والنشاط الصناعي والاستغلال المفرط للتربة وزراعتها وكذا استخدام المبيدات.

- نقص الثروات المعدنية مع زيادة السكان و التطور التكنولوجي أصبح نصيب الفرد من المعادن يزداد بسرعة تبلغ ثلاثة أضعاف سرعة زيادة السكان مما يؤدي إلى زوالها (جعفري 2012، ص 33 .)

- التلوث البيئي: أصبح التلوث البيئي ظاهرة خطيرة تهدد البشرية على سطح الأرض وذلك جراء انتشار الإشعاعات النووية وتزايد العمران الصناعي الحديث في كل أرجاء المعمورة ولقد بدأ الاهتمام الجدي و الفعلي بالبيئة منذ عام 1988 حيث بدأ الباحثون والدارسون باكتشاف التلوث البيئي ولهذا الأخير عدة أنواع نذكر منها:

- الملوثات الطبيعية: وهي التي تستطيع البيئة استيعابها لأنها من فعلها مثل الزلازل و البراكين.

- الملوثات المستحدثة : وهي الملوثات التي نتجت بعد تدخل الإنسان في البيئة ويظهر ذلك من خلال التطور الصناعي، الاستغلال اللاعقلاني للموارد الطاقوية وزيادة عدد السكان وبالتالي زيادة نسبة النفايات، إضافة إلى التلوث المغناطيسي الذي عرف بأنه يؤثر مباشرة على الجهاز العصبي للإنسان.

- ملوثات بيولوجية و كيميائية .

- تآكل طبقة الأوزون : الأوزون عبارة عن مركب كيميائي يتكون من اتحاد ثلاث ذرات من الأكسجين وهو ذو رائحة مميزة كرائحة البحر يتفكك بفعل التسخين وذلك عندما تتجاوز درجة الحرارة 100 °م كما أنه قابل للذوبان في الزيوت العطرية إلا أن هذه الطبقة تعرضت للتآكل وظهر ما يصطلح عليه بثقب الأوزون الذي جاء نتيجة التلوث بالكيميائيات عن طريق البخاخات وأجهزة التبريد، مستحضرات التجميل، التفجيرات النووية ...الخ (وحيد 1992،ص 72 .)هذا الضرر بطبقة الأوزون أدى إلى ظهور ظاهرة أخرى تؤثر سلبا على الأمن البيئي ألا وهي ظاهرة الاحتباس الحراري .

- الأمطار الحمضية: تعتبر هذه الأخيرة السبب الرئيسي في بداية الاهتمام بقضايا البيئة ومن العوامل المهمة التي عقد مؤتمر دولي للبيئة الإنسانية والمعروف بمؤتمر ستوكهولم 1970 .

ثانيا : تداعيات المشاكل البيئية على الأمن و الاستقرار الدولي .

لقد ازدادت معدلات تلوث الهواء خلال الربع الأخير من القرن العشرين نتيجة للعمل الذي يقوم به الإنسان والمؤثر مباشرة على البيئة كالنفايات الصناعية ونتيجة لذلك ظهرت بعض المشاكل التي انعكست على البيئة كنقص مياه الشرب، وعلى أمن و استقرار الدول ككل، كل هذا أدى إلى جعل القضايا البيئية قضايا مؤثرة على أمن الدول وذلك في الجانب: الاجتماعي، الاقتصادي، البيئي، ...الخ عن طريق حلقة متواصلة .

ونظرا لهذه الأخطار أو الآثار السلبية التي تتركها القضايا البيئية على المجتمع الدولي أقرت منظمة الأمم المتحدة بصفة رسمية سنة 2009 أن مشكل البيئة و بالخصوص ظاهرة الاحتباس الحراري تمس أمن الدول وهذا في شكل لائحة و التي تمثل خطوة نوعية في إطار جهود المنظمة في الجانب البيئي ومبادرة لا بأس بها على الساحة الدولية، كما أن المشكلة أصبحت ذات اهتمام صانعي القرار وموضوع دراسة في المراكز البحثية مع علاقتها بالأمن والاستقرار الدوليين فعلى سبيل المثال أنشأت وكالة الاستخبارات الأمريكية المركزية مركز دراسات

حول التغير المناخي أو الاحتباس الحراري و علاقته بالأمن وتنبأت أنه في منتصف الثمانينيات عشرات الأماكن نصفها في الشرق الأوسط ستندلع فيها حروب بسبب نقص المياه مثل نهر الأردن، ونهر النيل (عبد الهادي 2012، ص 90 .)

في سياق آخر وحسب ما ورد في اختبار برنامج الأمم المتحدة للبيئة فهناك آثار متفاقمة حول مشكل البيئة وتداعياتها نذكر منها :

- 40% من النزاعات الإقليمية في السنوات الأخيرة مرتبطة بالموارد الطبيعية .

- ارتفاع مستوى سطح البحر حوالي 17 سم خلال القرن العشرين وهذا يهدد سكان المناطق الساحلية.

- ستنخفض وفرة المياه في المناطق الجافة بنسبة 10-30% بحلول منتصف هذا القرن نتيجة التغير المناخي .

- هناك 18 مليون مهاجر بيئي سنويا.

- ارتفاع درجة حرارة الأرض وبالتالي تزيد المخاطر في جميع مناطق الدول في العالم وذلك من خلال تراكم الغازات الدفيئة المتسببة لظاهرة الاحتباس الحراري في الغلاف الجوي تطلقها بدرجات أبطأ تؤدي لاستمرار ظاهرة التغير المناخي وانعكاسه على المدى الطويل .

- ذوبان الجليد في القطب الشمالي وبالتالي ارتفاع منسوب المياه وذلك راجع لارتفاع درجة حرارة الكوكب فحسب تقدير الخبراء الارتفاع في منسوب مياه البحر والمحيطات نتيجة ذوبان الجليد تتراوح حوالي 58.28 سم بحلول نهاية القرن الواحد والعشرين وهذا رقم كبير جدا يؤدي لأخطار جمة حيث ستزيد الفيضانات واختفاء بعض الجزر،وبالتالي فإن هذه الظاهرة تعد من أهم وأوضح مؤشرات التدهور البيئي وبالخصوص التغير المناخي (شافع 2010، ص 45 .)

- تهديدات التنوع البيولوجي حيث ستواجه الحياة البرية والطبيعية خطر انقراض مجموعة من الحيوانات خاصة البحرية منها الحيتان و الشعاب المرجانية، إضافة إلى أنه كشف من خلال مسح تحليلي أن أكثر من ثلث الأنواع الطبيعية التي خضعت للدراسة والتي قدر عددها بـ : 1103 نوعا مهددة بالانقراض مع حلول عام 2050 بسبب التغيرات المناخية .

- الكوارث الطبيعية حيث أنه منذ عدة سنوات مضت أصبح العالم يواجه حوادث طبيعية كثيرة كالأعاصير، الفيضانات نتيجة تذبذب المناخ والمساس بالنظام البيئي.

- نقص الغذاء و كثرة الأمراض و الآفات الاجتماعية .

المحور الثالث: الأمن البيئي والتنمية المستديمة – التأثير المتبادل –

إن البيئة والتنمية المستديمة شيئان متلازمان ولا يمكن الفصل بينهما بالحفاظ على الموارد الطبيعية وترشيد استغلالها قد يساعد على استمرارية التنمية.

أولا : آليات مواجهة مشاكل البيئة .

بعد التطرق إلى الآثار السلبية والتداعيات الخطيرة للمشاكل البيئية على الدول واستقرارها يجب الإشارة إلى بعض الآليات المستعملة أو المقترحة لمواجهة هذا التدهور البيئي للمضي في مسار التنمية المستديمة، من بين هذه الحلول نذكر(سراج الدين 2002، ص 57 .)

- مبدأ الملوث يدفع : يعتبر هذا المبدأ في غاية الأهمية بمعنى إلزام أي شخص أو أي دولة تتسبب في إحداث أضرار بيئية بقصد أو دون قصد يتحمل مسؤولية إزالة الضرر الذي تسبب فيه وإعادة الحال إلى ما كان عليه قبل تأزم المشكلة واستخدام وسائل محكمة للحد من التلوث، ويتم من خلالها تقييم الأثر البيئي الذي هو عملية تقييم الآثار المحتملة الايجابية أو السلبية لمشروع مقترح حول البيئة الطبيعية، الهدف من هذه العملية هو إعطاء متخذي القرار وسيلة للاستمرار في المشروع أو إيقافه وهذه الطريقة تعتبر الأفضل والأنسب لأنها تتفادى الوصول إلى التلوث وتتفادى استعمال مبدأ الملوث يدفع دائما لأنها طريقة وقائية لذا لابد على الدول تبنيها لتفادي الوصول إلى الحالات الخطيرة من المشاكل البيئية .

ومنه يمكن القول أن مبدأ الملوث يدفع يعني أن النشاطات الأكثر تلوثا للبيئة يجب أن تخضع لضرائب ورسوم مقابل ذلك النشاط بحيث يكون هذا الأخير مصدر مالي لنشاطات متوازية تعمل على إزالة وتسيير الملوثات بحيث تصل هذه الأخيرة إلى الموازنة بين الملوث و مزيل للتلوث لكن يمكن تفادي الوصول لهذا التلوث بدرجات كبيرة من خلال عملية تقييم الأثر البيئي التي تعتبر مبدأ وقائي إعلامي .

- دور الإعلام في تنمية الوعي البيئي نحو مسار التنمية المستديمة : إن للجانب الإعلامي دورا مهما في التحسيس بالبيئة ومشاكلها وجعلها محط انتباه للبشرية جمعاء من أجل تفادي تفاقم الأوضاع ومن أجل الحد من الأعمال الخاطئة التي يمارسها الإنسان في محيطه، ولقد مرت المعالجة الإعلامية للقضايا البيئية بثلاث مراحل على الأقل تتمثل في :

المرحلة الأولى : مرحلة التناول الظرفي المرتبط بوقوع حادث مثير.

المرحلة الثانية: مرحلة الإعلام المتخصص الموجه إلى قطاع معين من المهتمين.

المرحلة الثالثة : مرحلة الإعلام الجماهيري الواسع الانتشار والذي يهدف إلى بلورة رؤية معينة لدى الجمهور المتلقي .

- الطاقة المتجددة: أصبح البحث عن أشكال جديدة من الطاقات المتجددة أو ما يطلق عليها بثورة الطاقة النظيفة كالطاقة الشمسية، طاقة موجات البحر، طاقة الرياح ...الخ الذي تبنته معظم الدول، حيث يجب التركيز على شعار اخترع بدلا من أحفر من أجل دعم أبحاث الطاقات البديلة ولضمان الأمن لابد من الاهتمام بتكنولوجيا المعلومات خاصة مع زيادة حدة المشاكل وعلى رأسها الاحتباس الحراري، كما تعتمد التكنولوجيا الخضراء على استخدام قدر أقل من المواد الطبيعية كمدخلات وإخراج منتجات أعلى من حيث الكفاءة وأقل من حيث التأثيرات البيئية السلبية وهي تصبح منتجات صديقة للبيئة و التي تتميز بالاستدامة(عبد ابراهيم 2001، ص 56).

ثانيا : جدلية البيئة والتنمية المستدامة في إطار البحث عن رشادة بيئية عالمية .

عرفت مسارات تحقيق الأمن البيئي في إطار التنمية المستديمة العديد من التعثرات والإخفاقات في العديد من الدول وهذا بسبب الهوة العميقة بين آليات تحقيقه في العالم المتقدم والعالم النامي وعليه فإن الفقر المعرفي الموجود بين دول الشمال ودول الجنوب في هذا المستوى كبير ومدى التمسك بآليات تحقيق رشادة بيئية في إطار العلاقة المتكاملة بين البيئة والتنمية المستديمة .

الرشادة هي مجموعة القواعد الطموحة الموجهة لإعانة المسيرين و الالتزام بالتسيير الشفاف على أساس قاعدة واضحة المعالم وغير قابلة للانتقاد أحيانا كون كل الأطراف الفاعلة تساهم في ذلك خاصة في مجال التسيير وقد أصبحت الرشادة هي الكلمة المحورية للتنمية الدولية وقد ظهرت بشكل جلي في حقبة الثمانينات تزامنا مع بداية تطبيق برامج التعديل الهيكلي و التي تهدف إلى خلق النمو الاقتصادي إلا أن ذلك لم يتحقق في كثير من البلدان النامية (عزي 2005، ص 15 .)

هناك تصنيفين لمعنى الرشادة العالمية الأولى كظاهرة و الأخرى معيارية، فالرشادة العالمية تعطي نظرة مفسرة للسياسات العالمية لأنها لم تعد مرتبطة بالدول كفواعل لكنها اجتاحت كل من المستوى تحت قومي وفوق قومي وبذلك أصبح الحديث عن فواعل متعددة للحكم الراشد بما فيها الفواعل الخاصة كالشبكات العالمية الخبراء البيئيون وغيرهم، وعليه فإن للرشادة البيئية جملة من الخصائص نذكر منها :

- تنامي المشاركة أي التخلص من الانقسامات والتوجه نحو الاحتواء.
- مؤسسات بيئية فعالة.
- سياسات بيئية موسعة ومنبثقة عن المعاهدات العالمية و الدولية.

ثالثا : محاولات التوفيق بين البيئة والتنمية المستديمة في إطار علاقة تكاملية .

شهد العالم بعد الحرب الباردة اهتماما بالغا بشؤون البيئة حيث باتت حماية البيئة والمحافظة عليها من أهم سمات النظام الدولي لكن المحاولات الأولى للتوفيق بين البيئة والتنمية تعود إلى مطلع القرن العشرين حيث طالبت لجنة المحافظة الكندية باحترام الدورات الطبيعية لتمكين كل الأجيال من الاستفادة من الثروات الطبيعية مع تأكيد وجوب المحافظة عليها من أجل الجيل الحاضر والأجيال المقبلة، ومن هنا فإن البيئة والتنمية المستديمة شيئان متلازمان و لا يمكن الفصل بينهما فالحفاظ على الموارد الطبيعية و ترشيد استغلالها قد يساعد على استمرارية التنمية ولأن المشكلات البيئية متشابكة ومتداخلة فلا يمكن معالجتها منفردة وجميع المشكلات البيئية تهدد التنمية لذا ينبغي أن ندخل الاقتصاد و البيئة بصورة مترابطة في عمليات صنع القرار في القوانين و التشريعات بهدف حماية البيئة قصد تحقيق التنمية المستديمة (طاحون 2002، ص 74 .)

إذا كانت التنمية هي تفاعل ديناميكي بين الإنسان و البيئة يتعين توجيه هذا التفاعل لصالح الإنسان المعاصر في حاضره ومستقبله و المشكلات البيئية لا يمكن حلها إلا بالرجوع إلى مسبباتها سواء كانت اجتماعية، ثقافية أو اقتصادية ولمواجهة المشكلات البيئية ينبغي أن نبدأ بالإنسان لأنه هو سبب التلوث البيئي كما يعد أيضا أساس التنمية بكل أنواعها، وبهذا فإن العلاقة بين البيئة والتنمية المستديمة يتعين أن تتخذ شكل المشاركة العامة من أفراد المجتمع على الصعيد المحلي انطلاقا من خصوصيات كل منطقة وبمشاركة فعالة من الأفراد الذين عليهم أن يحددوا مستقبلهم التنموي باعتبار أن هدف التنمية المستديمة هو محاربة الفقر لأن هذا الأخير

يؤدي إلى التدهور البيئي ويعد أيضا احد معيقات التنمية، ومن هنا يتضح أنه من حق الإنسان أن يعيش في رفاه دائم وبيئة نظيفة دون استنزاف مواردها حتى تبقى للأجيال المقبلة في إطار بيئة سليمة ودائمة.

الخـاتمة:

مما سبق يتضح لنا أن العلاقة بين الإنسان والبيئة هي علاقة فطرية وأزلية طالما أن البيئة هي الإطار الذي يحصل الإنسان منه على مقومات حياته، إلا أن هذه البيئة تعرضت للعديد من المخاطر وذلك نظرا للتطور الاقتصادي الحاصل، وعليه فإن قضايا البيئة أصبحت من المواضيع ذات الأهمية لأنها تدخل ضمن متطلبات الأمن ومن دعامات الاستقرار داخليا وخارجيا خصوصا بعد بروز مفهوم التنمية المستديمة بمختلف أبعادها وبالتالي أصبح لا يمكن الحديث عن الأمن البيئي دون الحديث عن التنمية المستديمة لأن سعي الإنسان من أجل تحقيق الرفاه كان على حساب الطبيعة ورغبته المتواصلة في ابتكار التكنولوجيا الحديثة التي من شأنها أن تسهل حياته كانت هي السبب في تعرضه للعديد من الكوارث والتغيرات المناخية التي تؤثر على نمط حياته الاعتيادي مما كان لها أثر كبير في عرقلة مسار التنمية وذلك لندرة الموارد الأولية و قلتها وهذا ما دفع إلى البحث عن كيفية لخلق التوافق بين التنمية والمحافظة على البيئة .

فإذا كان أسلوب التنمية يهدف إلى تعظيم الربح فحسب، فمن الصعب أن يكون متوافقا مع الاعتبارات البيئية، أما إذا كان يهدف إلى تعظيم الزمن حتى لو كانت هناك بعض التضحيات الربحية، يمكن أن يسمى هذا الأسلوب بالتنمية البيئية، خاصة إذا لم يتضمن تنمية الموارد والإكثار منها وتعظيم قيمتها،وإذا كان يستهدف أيضا الإبقاء على الموارد في حالة عطاء متفوق في المستقبل، فيكون هذا تنمية مستديمة ومستمرة تأخذ بالحسبان احتياجات الأجيال القادمة .

وعليه فإن فعالية العملية التنموية مرتبطة بمفهوم التنمية الدائمة التي تعتبر أن التكامل بين النمو الاقتصادي والمحافظة على البيئة شرطا أساسيا لديمومة التنمية.

وتحقيقا لعلاقة سليمة بين متطلبات التنمية المستدامة وضمانات الأمن البيئي نقترح جملة التوصيات التالية:

- تفعيل الشراكة الدولية للحفاظ على الأمن البيئي .
- الاستغلال العقلاني و التسيير الجيد للموارد البيئية .
- الاتجاه للاعتماد على مصادر طاقة جديدة كالطاقات المتجددة للرياح والشمس والتخلي عن مصادر الطاقة التقليدية .
- إدماج المسائل البيئية في الإستراتيجيات والسياسات التنموية الشاملة مع متابعة التطور الحاصل في ذلك المجال من أجل أن تصبح تلك السياسات عملية.
- استنبات الوعي البيئي للفرد نفسه والذي إذا توفر فإنه يكون أكثر فعالية من سن قوانين وتشريعات.

في إطار الآليات التشاركية لتحقيق التنمية المستدامة تستمد عقود حسن الأداء البيئي وجودها من التجربة الميدانية، من خلال وضع إطار قانوني شامل لهذا النوع من العقود.

قائمة المراجع:

1. أبجد، (1997)،القاموس العربي الصغير، ط 1، بيروت، دار الراتب الجامعية .
2. ابراهيم،م، (2010)، تكنولوجيا النظيفة : الأبعاد الاقتصادية و البيئيةٌ، مجلة السياسة الدولية العدد 179 .
3. ابن منظور، (1999)، لسان العرب،ج1،لبنان، دار التراب العربي.
4. جعفري، ا،(2012) المشاكل البيئية وأثرها على الأمن و الاستقرار الدوليين، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة الجزائر.
5. حمد الفايق،أ، (د،س، ن)، أبعاد مفهوم الأمن البيئي ومستوياته في الدراسات البيئية، الخرطوم .
6. خليل،ح، (2007) قضايا دولية معاصرة، لبنان : دار المنهل .
7. درغوم،أ(2009/2008)،البعد البيئي في الأمن الإنساني –مقاربة معرفية-، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية الحقوق، جامعة منتوري قسنطينة.
8. رحالي، ح، بوخالفة،ر(2012)، التنمية من مفهوم تنمية الاقتصاد إلى مفهوم تنمية البشر.
9. سراج الدين كامل، م،(2002)، القمة العالمية للتنمية المستديمة، مجلة السياسات العدد 65 .
10. السيد،ع،(1999)، إدارة الأزمات والكوارث: مخاطر العولمة و الإرهاب الدولي، القاهرة، دار امين للنشر والتوزيع.
11. شافع، أ،(2010)،«عندما يسيء الإنسان لكوكب الأرض»، مجلة السياسة الدولية العدد 179 .
12. طاحون، ز، (2002)،أخلاقيات البيئة وحماقات الحروب، ط1، مصر، دار الوفاء للطباعة و النش والتوزيع.
13. عبد ابراهيم،م(2001)، التكنولوجيا النظيفة : الأبعاد الاقتصادية والبيئية، مجلة السياسة الدولية العدد 179.
14. عبد المجيد، و،(1992)،«البيئة والإنسان في عالم جديد» مجلة السياسة الدولية العدد 110 .
15. عبد الهادي،ن،(2010)،«الاستهلاك المفرط للموارد الطبيعية المتجددة» مجلة المستقبل العربي العدد 50.
16. عبيد الله، ل،(2010-2011)، خدمة النقل الحضري الجماعي وعلاقتها بالبعد الاجتماعي للتنمية المستدامة النقل الحضري الجماعي في مدينة باتنة – نموذجا -، (مذكرة غير منشورة)،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة .
17. عزي، ا،(2005)، قياس قوة الدولة من خلال الحكم الراشد» مجلة العلوم الإنسانية العدد 21 .
18. عطوي، ع. ا، (2004)السكان والتنمية البشرية، ط 1، بيروت : دار النهضة العربية .
19. فهمي،خ،(1992)، أبعاد اقتصادية للمشكلات البيئية، مجلة السياسة الدولية، العدد 110 .
20. Le plus petit Larousse , 2000, P 208.
21. Longman mini english dictionary, 2002, P 124

22. Painchaud, P,(2000)la sécurité environnemental : concept et perspectives,la revue internationale et stratégique ,n39.

23. Saunir ,R,(2007),dictionary and introduction to global environmental governance .